

رصيد للكتاب

أعضاء اللجنة

١٩٨١ هـ

جامعة عين شمس

كلية الآداب

قسم الدراسات الفلسفية

١٩٨١

مردد

رئيس اللجنة

١٧٨

٥٨٢٤

الإحتمال في الفلسفة المعاصرة

بمحة لنيل درجة الماجستير في الآداب

إعداد

حسين علي حسي

المعيد بقسم الفلسفة

بكلية الآداب - جامعة عين شمس



إشراف:

الأستاذة الدكتورة / فائزة اسماعيل حسين

رئيسة قسم الفلسفة

بكلية الآداب - جامعة عين شمس

١٩٨٠

١٩٨٥

ع. ح.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَسْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٤٥﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٤٦﴾
وَأَحْلِلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ﴿٤٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿٤٨﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

اللهراء ...

إلى روح أمي ...

التي تآقت دومًا أن ترى يومًا
هذا البحث وقد خرج إلى النور.

حُسين علي حُسين

"شكر وتقدير"

إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة نازلي إسماعيل أتقدم بأسمى
آيات العرفان والاعزاز والتقدير لما قدمته لي من عون
بالغ ورعاية حانية . فهي لم تكن بالنسبة لي أستاذة
مرشدة فحسب ، بل كانت بمثابة أمّاً ثانية ، أخذت بيدي
في المواقف العلمية ولائسانية على السواء ، ولم
تدخر جهداً في إرشادي وتوجيهي التوجيه الأمثل
ومهما قلت فلن أوفيهما حقهما من الشاء والتبجيل التي هي
أهل له .

ومذا البحث المتواضع هو بعض فضل غرسها .

حسين علي حسن

المقدمة

المقدمة

يشغل مفهوم الاحتمال مكاناً متميزاً في الفلسفة المعاصرة ، نظراً لأهميته بالنسبة للمناهج العلمية السائدة اليوم ، والتي تختلف صورتها اختلافاً واضحاً عن المفاهيم التقليدية للمنهج العلمي ، إذ أخذت فكرة الضرورة وظهرت أهمية مفهوم الاحتمال في الفلسفة وفي العلم . فلا أحد يستطيع أن يجزم بأنه لن توجد في المستقبل واقعة أو تجربة تعارض القوانين العلمية السائدة .

وتبعاً لذلك لم تعد القوانين العلمية تفرض مبدأ الحتمية ، بل أصبحت مجرد " وصف " للإطارات التي نلاحظها في الطبيعة دون أن نضيف إلى هذا الوصف أى عنصر حتى ، ومات واضحاً أن هذه القوانين تعبر عن علاقات لزم احتمالية ، وليست مبادئ قبلية يملئها العقل المجرد على الطبيعة والأشياء .

ولقد قمنا بتقسيم البحث إلى سبعة فصول وخاتمة ، وذلك على النحو الآتى :

الفصل الأول : عنوانه " الصلة بين الفلسفة والعلم " :

عرضنا في هذا الفصل لعلاقة العلم بالفلسفة تاريخياً ، واتصال التفكير العلمي بالتفكير الفلسفى ، كما أوضحنا خلاله معنى " فلسفة العلم " والفرق بينها وبين " الفلسفة العلمية " من ناحية وبينها وبين " علم المناهج " من ناحية أخرى ، لقد أوضحنا هذه المفاهيم وغيرها بغية توضيح موقفنا من المفاهيم التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بطبيعة الموضوع الذى نهجته ، ولم نر سوى الفصل الأول مكاناً مناسباً لمناقشة مثل هذه المفاهيم ، ولو جاءت في موضع آخر من مواضع البحث لكنت على حساب السياق العام ، ولبدت خروجاً عن السياق .

الفصل الثانى : وقد جعلنا عنوانه " العلم والاحتمال - تطور العلم أدى الى القول بالاحتمال " :

عرضنا في هذا الفصل لتطور الفكر العلمى عبر العصور المختلفة منذ أرسطو وحتى اليوم ، إذ أن مثل هذه الخلفية التاريخية تسمح لنا بفهم أعمق للأبعاد الفلسفية للعلم السائد فى عصرنا . وإذا كنا قد اكتفينا فى هذا الفصل بالوقوف عند نقاط التحول الكبرى فى تاريخ العلم ، فإن هذا لا يعنى - بأية حال من الاحوال - أن الابتكارات الجزئية أو التطورات العلمية الفرعية ، تقل أهمية عن غيرها من النظريات التى تشكل منعطفاً هاماً ، والتى أكتسبت شهرة أوسع . إن كل ما هنالك هو أننا اقتصرنا فى هذا العرض الذى قدمناه على الاطار العام لتطور الفكر العلمى عبر العصور المختلفة دون تفاصيل هذا التطور . وقد أوضحنا من خلال مسار هذا التطور كيف أنتقلت العلم من القول بالاحتية الى القول بالاحتمال .

الفصل الثالث : وجعلنا عنوانه " الاساس العلمى للفلسفة النقدية " :

بدأنا هذا الفصل بشرح لأهم جوانب الفلسفة النقدية التى قال بها الفيلسوف الالماني كَنت Kant (١٧٢٤ - ١٨٠٤) ، ثم أوضحنا أن الاساس العلمى الذى أرتكز عليه كَنت لم يكن بالرسوخ بقدر ما تصور . فهو قد رأى فى فيزياء نيوتن المرحلة الأخيرة لمعرفة الطبيعة . لقد اعتقد كَنت أن نيوتن قد جعل من علم الطبيعة بناءً راسخاً من القضايا المطلقة الصدى ، وحين يتعرض كَنت لنقد نظرية من نظريات نيوتن - لا يمس النظريات الفيزيائية ذاتها بقدر ما يمس تضمناتها الميتافيزيقية . وإذا كان كَنت قد رأى فى فيزياء نيوتن المرحلة الأخيرة لمعرفة الطبيعة ، فإنه اعتقد أيضاً أن علم المنطق قد تم وأكمل على يد أرسطو كمنقضى من نظريات مطلقة الصدى ، وأن مجهودات المناطقة الذين جاءوا من بعده أرسطو ليست سوى عرض أفضل لما سبق أن أرسى أرسطو قواعده . أو إضافة تعديلات جزئية لتفصيلات لا تزعم جوهر تلك النظريات . ولقد نظر كَنت الى اقليدس فى الهندسة كما نظر الى أرسطو فى المنطق ونيوتن فى الفيزياء . فلقد أرادت الفلسفة النقدية بيان أن هندسة

أقليدس - ولم يكن يُعرَف غيرها في عصر كَتَّ - هي الهندسة الوحيدة الضرورية من حيث هي معبرة عن خواص المكان المعطى لنا في بنائنا العقلي ، وهي كى تثبت تلك الضرورة المعبرة عن ذلك المكان الوحيد رأت أنه يكفيها أن تبرر كيف أن كل أحكام الرياضة - ضمنها الهندسة - أحكاماً "تركيبية قبلية" . ولذا أوضحنا في هذا الفصل إنهيار الأساس العلمى للمعرفة التركيبية القبلية بعد ظهور الهندسات اللاأقليدية التى تَوَجَّت بالنظرية النسبية . وإذا كنا قد أسهبنا - الى حد ما - فى شرح بعض جوانب فلسفة كَتَّ فى هذا الفصل قبل أن نشير الى إنهيار الأساس العلمى لفلسفته ، فذلك لأننا لم نشأ أن نقفز الى النتائج قبل وضع المقدمات ، أو بلغة القانونيين ، لم نسرد توجيه الاتهامات قبل عرض الحثيات .

أما الفصل الرابع : والذي جعلنا عنوانه "منهج الاستقراء العلمى" :

فلقد تتبعنا خلاله مراحل تطور المنهج الاستقرائى ابتداءً من أرسطو قديماً ، مروراً بـ "فرنسيس بيكون" و "جون ستوررت مل" وانتهاءً بمشكلة تبرير الاستقراء التى أثارها "هيم" لأول مرة ، والتى أطلق عليها فلاسفة العلم إسم "مشكلة الاستقراء" . ولقد قمنا فى هذا الفصل بالتمييز بين الاستدلال الاستنباطى من ناحية والاستدلال الاستقرائى من ناحية أخرى . كما أوضحنا أن فلاسفة العلم المعاصرين قد ميزوا بين نوعين من الاستدلالات الاستقرائية : "الاستدلال التعدادى" والذي يسمى أيضاً بأسم "الاستدلال الاستقرائى بالاحصاء البسيط" كالذى عرفه "بيكون" و "مل" و "الاستدلال التفسيري" والذي يعتمد على "المنهج الفرضى الاستنباطى" وهو المستخدم اليوم بين العلماء . كما عرضنا فى هذا الفصل صياغة "هيم" لمشكلة الاستقراء وكيف أنه أوضح استحالة تبرير الاستقراء .

أما الفصل الخامس : والذي جعلنا عنوانه " حساب الاحتمالات " :

فلقد أوضحنا فيه معنى الاحتمال ، والصلة بين الضرورة والمصادفة كما عرضنا للنشأة التاريخية للاحتمال ، كما بينّا أن هناك إجماعاً بين علماء الرياضة - المشتغلين بنظرية الاحتمالات - على وجود نظرية رياضية فى الاحتمال ، ومع هذا فليس هناك اتفاق نهائى على تفسير الصيغة الرياضية لهذه النظرية ، إذ تقوم النظرية الرياضية فى الاحتمال على مجموعة معينة من البديهيات تستند إليها النظريات المختلفة فى تفسير الاحتمال . وتوضح بديهيات حساب الاحتمالات أن القضية الاحتمالية ليست قضية يقينية كما أنها ليست قضية مستحيلة ، وإنما تقف بين اليقين والاستحالة . وأوضحنا فى هذا الفصل أن حساب الاحتمالات يستبعد النظرة الذاتية ، ويجعل درجة الاحتمال أمراً موضوعياً خارجاً عن ذات الانسان الذى يقوم بقياسها ، فالقضية الدالة على الاحتمال هى تعبير عن العلاقة بين قضيتين ، فإذا كانت العلاقة لزوماً ضرورياً كانت العلاقة بينهما درجة احتمالها واحد صحيح ، وإذا كانت العلاقة بينهما تناقضاً كانت درجة الاحتمال صفراً ، وإذا كانت العلاقة بينهما هى بين هذين الطرفين عبرنا عن درجة احتمالها بكسر ينحصر بين الصفر والواحد الصحيح .

أما الفصل السادس : وعنوانه " نظرية تكرار الحدوث عند ريشنباخ " :

فلقد أوضحنا من خلال هذا الفصل أن الصفة السببية لنظرية الاحتمال عند ريشنباخ هى أن الاستقراء يدخل فى تحديد معنى الاحتمال فى هذه النظرية ، إذ يدمج ريشنباخ الاستقراء فى نظرية الاحتمال ، مؤكداً على أن الاحكام الاحتمالية لا معنى لها دون افتراض مبدأ الاستقراء . ولقد أوضحنا فى هذا الفصل كيف أن التفسير التكرارى للاحتمال عند ريشنباخ ينطوى على أن الحادث الذى يمكن قياس درجة احتمال هو الذى يتكرر وقوعه فى سلسلة من الحوادث . على أن التفسير

الاحتمالي لهذا الحادث يفترض أنه ليس حدثاً مفرداً ، وإنما هو عضو في فئة ، أي أن النظرية التكرارية عند ريشنباخ تقول بأن تكرار الحدوث يعني دخول الحادث المفرد في فئة من الحوادث . ويؤكد ريشنباخ على أن الحكم الاحتمالي المتعلق بحادث واحد هو حكم لا معنى له ، ومثل هذا الحكم يسميه ريشنباخ " ترجيحاً " *Posit* ، والترجيح - كما يعرفه ريشنباخ - هو " الحكم الذي ننظر إليه على أنه صحيح ، وإن لم نكن نعرف أنه كذلك " . ولقد أوضحنا في هذا الفصل كيف أن المعرفة عند ريشنباخ هي معرفة ترجيحية . وعلى ضوء نظرية الاحتمال عند ريشنباخ أوضحنا في هذا الفصل معالجته لمشكلة الاستقراء ، وكيف أنه قد رأى أن كل محاولة في سبيل تبرير المنطق الاستقرائي على نفس الاسس التي تبرر يقين النتائج في المنطق الاستنباطي ، هي محاولة محكوم عليها بالفشل . وعلى ذلك فإن اجابة ريشنباخ عن مشكلة تبرير الاستقراء ليست اجابة عن سؤال " هييم " ، وإنما هي بالأحرى ، محاولة لتقديم برهان منطقي للأحكام الاحتمالية كالبرهان على استحالة رسم دائرة مربعة . فإن كان الاخفاق في تربيعة الدائرة لم يوجه الى تقويض اساس الرياضيات فإن الفشل في تبرير الاستقراء لا يفسد مفهوم الاحتمال . لقد تم حل مشكلة تربيعة الدائرة على أساس رفض صفاة المشكلة على النحو الذي قد صيغت به . ويمكن في رأى ريشنباخ حل مشكلة الاستقراء كما أثارها هييم على أساس أن المطالبة بتقديم تبرير للأحكام الاحتمالية في إطار منطق استنباطي هو أمر لا يمكن قبوله .

أما الفصل السابع والآخر : والذي جعلنا عنوانه " نظرية رسل في درجات

التصديق " :

فقد أوضحنا من خلاله كيف أن " رسل " يميز بين تصورين للاحتمال : التصور الأول ، هو : " الاحتمال الرياضي " الذي يمكن قياسه حسابياً بحيث يفي بمطالب بديهيات حساب الاحتمالات ، وهو المستخدم

في العلم الاحصائية والعباب الحظ . أما التصور الآخر للاحتتمال ، فيطلق عليه " رسل " أسم " درجات التصديق " ، وينطبق هذا التصور على كل القضايا التجريبية ، وأوضحنا كيف أن " رسل " يرى أنه يمكننا في بعض الحالات استنباط درجة التصديق من الاحتمال الرياضي ، وفي حالات أخرى لا نستطيع أن نفعل ذلك . ويرتبط تصور " درجة التصديق " بالقول بأن كل معرفتنا محتملة فحسب ، وأن الاحتمال هو مرشدنا في الحياة .

ولقد بينّا في هذا الفصل أن " رسل " بعد أن قام بفحص التحليلات المختلفة للتصور الرياضي للاحتتمال وصل الى النتيجة القائلة إن أفضل السبل هو أن نساوي بين الاحتمال وتكرار الحدوث ، على أن نُفهم التكرار بالمعنى المحدود له ، أي التكرار الذي تتوزع به الخاصية على أعضاء فئة محدودة . وميزة هذا التفسير أن الاحكام الاحتمالية تعطى وفقاً له قيمة صدق محددة . وصدق الحكم الاحتمالي اذا أدى الى تعيين هذه النسبة ، ويكذب اذا أخفق في ذلك .

وعلى ضوء نظرية " رسل " في الاحتمال ناقشنا موقفه من مشكلة الاستقراء . إذ يرى رسل أن كل قضية تجريبية تتجاوز البدهائية المباشرة ، هي قضية غير يقينية ، ونظر اليها " رسل " باعتبارها ذات درجة عالية من الاحتمال فحسب . والتبرير الذي يقدمه " رسل " لذلك ، هو أن اعتقادنا في أية قضية تجريبية من هذا النوع هو نتيجة لاستدلال استقرائي ، ومن سمات أي استدلال استقرائي أن نتيجته أقل يقيناً من مقدماته . وعلى الرغم من اعتراف " رسل " باستحالة اثبات أو دحض مبدأ الاستقراء عن طريق التجربة ، فإنه يرى ضرورة التمسك به نظراً لأهميته ، إذ تعتمد عليه " المبادئ العامة للعلم " و " اعتقادات الحياة اليومية " اعتماداً تاماً .

أما الخاتمة : فلقد حاولنا من خلالها تقويم النتائج التي توصلنا اليها من خلال البحث . وأوضحنا موقفنا من هذه النتائج .

كما ألحقنا بنهاية البحث ترجمتنا لكتاب " ريشنباخ " :

Reichenbach: "From Copernicus to Einstein"

" من كوبرنيقوس الى أينشتاين " بعد أن تأكد لنا عدم وجود ترجمة عربية لهذا الكتاب رغم أهميته البالغة ، إذ يتناول فيه مؤلفه المشكلات الكبرى للمكان والزمان والحركة على ضوء تطورات العلم منذ كوبرنيقوس الى يومنا هذا .

وقد التزمنا في بحثنا المنهج التحليلي النقدي ، فلقد حرصنا على نقد وتحليل المواقف الفكرية الأساسية ، والغوص بحثاً عن الجذور الفلسفية للنظريات والاتجاهات العلمية . إلا أن منهجنا النقدي هو مع ذلك منهجاً تاريخياً في آن واحد . إذ قمنا بتعقب بعض المشاكل الفلسفية والعلمية من حيث ظهورها وتطورها واتجاهاتها عبر التاريخ الطويل للفلسفة والعلم معاً . بحيث يبدو في حقيقة الأمر أن البحث ليس تحليلياً نقدياً فحسب ، وإنما هو أيضاً تاريخ لبعض الاتجاهات والنظريات الفلسفية والعلمية .

والجدير بالتنويه أننا لم نقف طويلاً أمام تفاصيل كل نظرية من النظريات العلمية التي عرضنا لها ، والسبب في ذلك هو أن حرصنا إنصب بالدرجة الأولى على النتائج الفلسفية للنظريات العلمية لا تفاصيل تلك النظريات .

ولا يفوتني في النهاية أن أتقدم بالشكر الجزيل لاستاذتي الفاضلة الدكتورة نازلي اسماعيل حسين لما قدمته لي من عون ورواية ونصح سديد ، دافعاً السولى جل شأنه أن يعرضها خيراً ما تبتذله من جهد لرعاية الاجيال المختلفة من أبنائها الطلاب في خضم أعبائها ومسئولياتها المتعددة والتي تفوق طاقة الكثير من البشر . وما هذا البحث السدى أتقدم به إلا ثمرة من ثمار غرسها الطيب . والله الموفق .

الفصل الأول الصلة بين الفلسفة والعلم

عناصر هذا الفصل :

- ١ - الصلة بين الفلسفة والعلم .
- ٢ - استقلال العلوم عن الفلسفة .
- ٣ - الحتمية في الفيزياء الكلاسيكية .
- ٤ - تطور العلوم أدى الى تعديل فكرة السببية والقول بالاحتمال .
- ٥ - معنى فلسفة العلم .
- ٦ - الفرق بين الفلسفة العلمية وفلسفة العلم .
- ٧ - علم المناهج وفلسفة العلم .
- ٨ - فلسفة العلم : مهمة العالم أم الفيلسوف ؟
- ٩ - تحديد المدى الزمني للفلسفة المعاصرة .
- ١٠ - العلم لا يستبعد الفلسفة بل يحتاج اليها .